

براءة عبد الفتاح السيسي

عامر محسن

في أواخر التسعينيات، حين كانت العلوم السياسية الأميركية ما تزال منشغلة بالتنظير لمفهوم «الدولة» ومنطقها وعملها وصفاتها، كان تيموثي ميتشل يتنقل بين المؤتمرات ليشرح لزملائه أن «لا شيء اسمه الدولة» مثيراً الاستغراب والاعتراض والتعجب بالنسبة إلى ميتشل، فإن الإحالة إلى الهيكل التنظيمي للحكم، بأشخاصه ومناصبهم الرسمية، واعتباره بنية مغلقة اسمياً «الدولة» لها عقلها وفعلها ومنطقها المستقل، ما هي إلا حيلة خطابية تخلق مفهوماً وهمياً («الدولة») نعامله على أنه «غرض» موجود ومادي، ولكنه لا يشرح شيئاً عن العالم الحقيقي.

هل بالإمكان فصل خيارات «الدولة» وقراراتها عن المصالح المالية الخاصة التي تسيطر على البلد وتتخالف مع النظام، ويخدمها وتخدمه؟ هل يمكن الفصل بين إرادة الدولة وسياساتها، وبين الساحة الدولية والقوى العظمى؟ هل يمكن الكلام عن «اقتصاد وطني» تتحكم به الدولة في ظل نظام العولمة؟ يجيب ميتشل بـ «لا» على كل هذه الأسئلة، محاججاً بأن مفهوم «القوة» الذي يشمل كل هذه المصالح، والذي يتداخل مع الدولة ولكنه ليس محصوراً بها، هو وسيلة أصلح لتحليل الحكم وبنيتها.

من هنا المنطلق، فإن الانتخابات في الدول الديمقراطية «المستقرة» قد تؤدي إلى تغيير تارة لدعم بقاء قائد الجيش العماد جان قهوجي في منصبه حتى انقضاء مدة تاجيل تسريحه في ايلول، وطورا لتعزير المطالبة بتعيين قائد خلفا له. أكثر الحجج والحجج المضادة في الاستعانة بالتاريخ وسوابق بغية تبرير وجهة النظر هذه أو تلك: - مرة بتذكّر حالاتي العمادين اميل بستانى وجان نجيم عام 1970، وثانية بحالتي العمادين ابراهيم طنوس وميشال عون عام 1984. - ومرة بالقول ان من غير الملائم إنهاء ولاية قهوجي لئلا يُعدّ اقضاءً وتالياً رفض وضعه في التصرف، أو ان من غير المناسب تعيين قائد للجيش ما دام ثمة قائد قائم، أو من غير المقبول الخوض في ذلك قبل انتخاب رئيس للجمهورية المعنى بدوره باختيار رأس المؤسسة العسكرية.

في كل من الحجج والحجج المضادة تلك ما يكفي لأصحابها كي يقولوا انهم على حق. ولأن لا سابقة تشبه حال قهوجي في قيادة الجيش في الوقت الحاضر منذ تاجيل تسريحه عام 2013 بقرار وزير، وكان على موعد مع احالته على التقاعد لبلوغه السن القانونية. ولأنها المرة الأولى تستخدم المادة 55 في قانون الدفاع على نحو يتيح تاجيل تسريح قائد الجيش باقتراح

نقولاً ناصيفاً

تعددت في الايام الاخيرة، لدى فريقي 8 و14 آذار، الحجج والحجج المضادة، تارة لدعم بقاء قائد الجيش العماد جان قهوجي في منصبه حتى انقضاء مدة تاجيل تسريحه في ايلول، وطورا لتعزير المطالبة بتعيين قائد خلفا له. أكثر الحجج والحجج المضادة في الاستعانة بالتاريخ وسوابق بغية تبرير وجهة النظر هذه أو تلك:

- مرة بتذكّر حالاتي العمادين اميل بستانى وجان نجيم عام 1970، وثانية بحالتي العمادين ابراهيم طنوس وميشال عون عام 1984.

- ومرة بالقول ان من غير الملائم إنهاء ولاية قهوجي لئلا يُعدّ اقضاءً وتالياً رفض وضعه في التصرف، أو ان من غير المناسب تعيين قائد للجيش ما دام ثمة قائد قائم، أو من غير المقبول الخوض في ذلك قبل انتخاب رئيس للجمهورية المعنى بدوره باختيار رأس المؤسسة العسكرية.

في كل من الحجج والحجج المضادة تلك ما يكفي لأصحابها كي يقولوا انهم على حق.

ولأن لا سابقة تشبه حال قهوجي في قيادة الجيش في الوقت الحاضر منذ تاجيل تسريحه عام 2013 بقرار وزير، وكان على موعد مع احالته على التقاعد لبلوغه السن القانونية. ولأنها المرة الأولى تستخدم المادة 55 في قانون الدفاع على نحو يتيح تاجيل تسريح قائد الجيش باقتراح

تقرير

عبد الكافي الصمد

يبدو أن مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، دفن صيغة التوافق التي جاء إلى منصبه على أساسها، بعدما رضخ لضغوط تيار المستقبل لعدم حضور افتتاح مسجد لا يخضع المصلون فيه، سياسياً، لوصاية التيار الأزرق؟

فقد غاب دريان، أمس، عن افتتاح «مسجد المصطفى» في بلدة بجعون - الضنية، الذي شيده أبناء الحاج مصطفى الصمد، بعدما كان قد وعد برعاية الافتتاح والحضور شخصياً، إثر تلقيه تأكيدات بأن المناسبة دينية وخيرية، لا طابع سياسياً لها. وعندما رعى المفتي افتتاح «مسجد

في الواجهة

تأجيل التسريح:

محنة الجيش مع السياسيين

أكثر من مرة تسبب بتأخير تاليف حكومة تعيين وزير. تمرّس باللعبه أكثر من فريق. اليوم حاله من هذا القبيل. لا قرارات للحكومة قبل تعيين قائد للجيش. بات المنصب وصاحبه الحدث. بينت معه وقت ضده. وما عده شأن ثانوي

القائد نفسه لنفسه تأجيل تسريحه بقرار يصدره وزير الدفاع، يصح من السهولة بمكان العثور على سوابق ذات منحنى مختلف، لكنها ذا مغزى ودال، تصلح لأن تكون قياساً مرجعياً للتحقق من صواب قرار تأجيل التسريح أو عدمه، بعيداً من التسييس والتعلق بأوهام المواقفات الاستثنائية والجزع من الاستغناء عن قائد - كان أو سيكون - ما دامت ثمة عبارة مأثورة لجورج كليمنصو ان «القبور ملأى بأولئك الذين لا يُستغنى عنهم».

1 - في مذكرات غير منشورة لبستاني (كتاب «جمهورية فؤاد شهاب») يروي وقائع اجتماع بينه والرئيس فؤاد شهاب صباح 6 تموز 1964 في عجلتون - وكان بستاني لما يزل قائداً للمنطقة العسكرية في الشمال - قال الرئيس في معرض اصراره على رفض تجديد ولايته: «أنت تعرف انني اصدرت مرسوماً ممدّ خدمة عادل شهاب (قائد الجيش) سنة اضافية. أعرف ان البعض تضايق من المرسوم، واعترف كذلك انه اجراء غير مستحب. لكنني لا اريد ان افرض على خلفي قائداً للجيش لم يختره هو في مطلع ولايته. سيكون صعباً على الرئيس المقبل تغييره طوال مدة ولايته. لهذا السبب، الوحيد، عمدت الى تمديد خدمة عادل شهاب قائداً للجيش سنة واحدة اضافية كي تنتهي ولايته بعد انتهاء ولايتي أنا، وتتاح للرئيس المقبل حرية الموقف وتعيين قائد جديد للجيش يختاره هو».

لسنة خلت، قبيل موعد احالته على

التقاعد في 30 حزيران 1963، مُدّت ولاية اللواء عادل شهاب سنتين تحتيهان في 30 حزيران 1965، بمرسوم صدر عن مجلس الوزراء وقعه رئيس الجمهورية. عامذاك لم يش ذلك الاجراء، المتخذ تبعاً لاصول التعيين في مجلس الوزراء ومن ثمّ تمديد الولاية، بمغزى ما رمى اليه الرئيس الراحل.

2 - في 9 ايلول 1975، اقبل العماد اسكندر غانم وعين العماد حنا سعيد خلفاً له في حماة حملة قاسية على الجيش ووحده وتماسكه، وكان اتهم في ذلك الحين بالفئوية والانحياز، بالتزامن مع شعارات اطلاقها الرعاء المسلمون، واخصهم رئيس الحكومة رشيد كرامي - وزير الدفاع - بابعاد المؤسسة العسكرية عن النزاع الداخلي واعادته الى ثكنه وترك الحرب بين ايدي افرقائها. اتهم غانم بتوريط الجيش في الحرب الاهلية، وتنشأ السياسيون بانقسامه وتفككه، دفع قائده الثمن كمنح محرقة باقالته. استخدمت الذريعة نفسها لدى اقالة سلفه بستاني في 7 كانون الثاني 1970، بالقول بنقله الى ملاك السلك الخارجي سفيراً، الامر الذي لم يحصل للآتين على السواء.

ومع ان غانم جيء به قائداً للجيش من الاحتياط في 25 تموز 1971، لم يُقل لدى اقالته ان الجيش يعاقب او يُقتص منه، بل قضى الامر بتسوية سياسية ظنّ انها ستمهد لمرحلة جديدة. بيد انها لم تُجد في ما بعد، ولم تُنج الجيش من الانهيار والتفسخ والانقسام بعد اشهر قليلة.

اليوم تبدو حال قهوجي مماثلة تقريبا. كان من المفترض احالته على التقاعد لبلوغه السن القانونية عام 2013، فاذا هو يستمر في الخدمة والمنصب بقرار وزير الدفاع سنتين، ويُرشح نفسه لسنتين اخريين كونه سيقتصر بنفسه على الوزير تأجيل تسريحه للمرة الثانية حتى ايلول 2017 كي يصدر القرار.

3. بالتأكد تعيين قائد جديد لا يجعل الجيش في إمرأة قائدين، الاول قهوجي تنتهي ولايته في ايلول، والثاني - اياً يكن - بات قائداً فور صدور المرسوم. بل يستبق اعفاء القائد الحالي مرسوم تعيين القائد الجديد. حصل

ذلك مراراً: عندما خلف سعيد غانم فرجع الثاني الى تقاعده، وكذلك في 24 حزيران 1984 عندما اقبل طنوس من منصبه وعين عون خلفاً له، ثم في 28 تشرين الثاني 1989 بمرسوم اعفى عون وعين العماد اميل لحود خلفاً له. في اي من الحالات تلك لم ينشأ صدور المرسوم وجود قائدين: يذهب الاول قبل ان يأتي الثاني.

لم يكن اي من طنوس وعون - قهوجي - بلغ سن التقاعد عندما اعفى، ما حتم ان يوضع في التصرف، تالياً، ما ان يعين خلف لقهوجي - متى عين - لا

يتوقف عند غياب الرئيس نجيب ميقاتي الذي تجرّع بأكثر من 400 ألف دولار لبناء المسجد، فيما ذهبت رعاية الافتتاح إلى الرئيس سعد الحريري الذي لم يتجرّع بقرش واحد! واستغربت المصادر عدم توقف دريان عند انتهاك اللياقات والبروتوكول «عندما حضر الاحتفال الذي قدّم فيه أحمد الحريري عليه، مع أن الأصول تقضي أن يتقدم مفتي الجمهورية جميع أبناء الطائفة، باستثناء رئيس الحكومة العامل».

غياب دريان دفع النائب السابق جهاد الصمد، إلى إلقاء كلمة بعد افتتاح حاشد للمسجد، أسف فيها لغياب المفتي الذي «يبدو أنه لم

الخير» في المنية، الأسبوع الماضي، اعتذر مكتبه من منظمي احتفال أمس عن عدم الحضور له «أمر طارئ». ورغم أن المنظمين أبلغوه استعدادهم لإرجاء الافتتاح إلى موعد حدّده، حرصاً منهم على أن يكون الحفل برعايته، إلا أنه تمسك باعتذاره.

مصادر مطلعة أكّدت له «الأخبار» أن نواب القضاء الثلاثة، أحمد فتفت وقاسم عبد العزيز وكاظم الخير، «تمنوا على الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري الضغط على دريان لعدم الحضور لاعتبارات عدة». ولفتت إلى أن المفتي «يوم كان في المنية، لم يتكبد عناء السؤال عن القسم الآخر من أبناء طائفته الذين غابوا عن افتتاح جامع الخير، ولم

يستحصل على إذن حضور من قبل مرجعيته السياسية». وقال: «كنا نظن أن مفتي المسلمين لا يستأذن إلا ربه ورسوله، وكنا نؤمن. وما زلنا. بأن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين، في حين أن لسماحته رأياً آخر. وكنا نعتقد أن الدين كله خلق، فمن فاقك في الخلق فاقك في الدين، وإن خانك قيم الدين فحاول ألا تخونك قيم الرجولة. ولكنّ لسماحته مفهوماً آخر». وتوجه إلى المفتي قائلاً: «يا صاحب السماحة نحن ننتمي إلى قوم إن عاهدوا التزموا، وكل ما يمكننا قوله لك: بخس العالم على باب الحاكم، ونعم الحاكم على باب العالم».

دريان مفتياً لجمهورية المستقبل... فقط؟